

حكم الأُصْحِيَّةِ فِي عَصْرِنَا

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ
بَنِي إِسْرَافِيلَ
دَامَ لَهُ

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

حكم الأضحية في عصرنا

تقريراً لمحاضرة
سماعة آية الله العظمى
الشيخ مكارم الشيرازي (دام ظله)

أحمد القدسي



shiabooks.net

رابط یدیل < mktba.net

هوية الكتاب:

اسم الكتاب:	حكم الأضحية في عصرنا (تقريراً)
المؤلف:	لمعاصرة آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي (دام ظله)
تصحيح وتنقيح:	احمد القدسي
الناشر:	المؤسسة الإسلامية للترجمة
الطبعة:	مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (ع)
تاريخ النشر:	الثالثة
العدد:	شوال ١٤١٨
رقم الصفحات:	٣٠٠٠ نسخة
المطبعة:	٢٨ / رقمي
مركز التوزيع:	مدرسة الإمام أمير المؤمنين (ع)
السعر:	قم - مطبوعاتي هدف - تلفون: ٧٣٣١١٨
	١٥٠٠ ريال

ISBN: 964-6832-29-7

شابک: ۹۶۴۶۶۲۳۰۲۹۷

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

حينما تشرفت بزيارة بيت الله الحرام لأول مرة، ذهبت الى منى لأشاهد عن قرب عملية نحر الأضاحي في المسلخ يوم العيد، فاذا بي أواجه مشهداً عجيباً.... الآلاف المؤلفة من أشلاء الأنعام من الشياه والبقر والإبل قد غطت أرض المسلخ بحيث كان من الصعب اختراقها والعبور من خلالها، في حين كانت شمس الحجاز الحارقة تلهب بحرارتها وجه البسيطة، فيسرع العفن في ذلك الركام الهائل من الاضاحي، دون أن يستفيد منها أحد من الناس لا سيما المساكين.

وبادرت الحكومة السعودية - من أجل أن تمنع انتشار الأوبئة بين الحجيج بسبب تعفن الأضاحي بعد نحرها - إلى دفنها رغم ما يتعرض هذا العمل من صعوبات.

وبعد أن اطّلت على هذا الوضع سميت بدوري للحصول على شاة صحيحة تتوفر فيها المواصفات المطلوبة لهديها، فتمّ لي ذلك، وقدمتها لبعض المساكين هناك، ولكن لعلهم أيضاً اكتفوا ببعض منها وتركوا الباقي. كما لاحظت وجود عدد من الفقراء المعوزين الذين كانوا ينقلون أجزاء

من الأضاحي خارج المسلخ، ولكن لا تتجاوز نسبة ما يقطعونه من الأضاحي في أحسن الأحوال عشرة بالمئة. فيتلف الباقي بالدفن أو الحرقا وكما قلنا فإن عملية الإتلاف لا تتم بسهولة، ولهذا قد تُنجز بشكل ناقص فيوجب تلوث فضاء منى وتعقنه يومي الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة لاسيما المناطق القريبة من المسلخ.

ولعل الكثير من الأفراد الذين يدخلون المسلخ ويشاهدون الوضع فيه يتساءلون في أنفسهم عن رأي الشرع المقدس في هذه الظاهرة، وموقف الفقهاء ومراجع الدين منها، وهل هي من المسائل المستحدثة، أم كانت بهذا الشكل منذ عصر المعصومين وفقهاء السلف؟

في تلك الفترة كنت من طلاب العلوم الدينية، وحديث عهد ببحوث الفقه الاستدلالي، وكنت مقلداً في عدد من المسائل، ومنها مسائل الحج، فكانت وظيفتي الذبح ثم طرح الأضحية في محلها، أو أن أقوم بعملية صورية في أخذ النياحة من الفقير ثم القبول من ناحيته وتركها في نفس المحل.

ولكن بعد أن حصلت على قدرة أكثر في استنباط المسائل، استغرقت في الفكر وعزمت على ملاحظة أدلة المسألة بالدقة والتأمل اللائقين، وعدم الاقتناع بمقولة الآخرين وممارساتهم العملية، خصوصاً بعد أن تعقدت المسألة بانتقال جميع المذاهب من منى إلى خارجه مع أن من شروط صحة الأضحية عند فقهاء الشيعة كونها في منى، وعدم إجزاء ما يقع خارجها، ولذلك تفحصت جميع روايات أبواب الذبح بدقة وتدبر، وتعمقت في كلمات القوم وفتاوى الفقهاء الكرام واستدلالاتهم، وناقشت بعضهم، وسعيت لأن أجرد ذهني من الخلفيات المعرفية حتى أفتي في المسألة مع

فراغ البال، وأستجلي الحقيقة من روافدها الشرعية وأدلتها المعتبرة، - كما حصل للعلامة الحلبي رحمته في حكمه يردم بئر داره، ثم الفحص عن أدلة اعتصام ماء البئر، وفي النهاية أفتى بالاعتصام خلافاً لجميع من كانوا قبله - فانتبهت إلى أن مثل هذه الأضاحي ليست مجزية لوظيفة الحج، وعلى الحجاج الإحتساب عنها والاحتياط بالإتيان بها في أيام ذي الحجة في أوطانهم، أو مكان آخر.

ولهذا عزمت على بيان ما ثبت لي من الدليل على هذه الفتوى مع أداء التكريم والاحترام لجميع المراجع والفقهاء العظام في فتاواهم، كيما ينفث بذلك للباحثين باب بحث أكثر وفحص أبلغ حول هذه المسألة المهمة.

المحور الأصلي في المسألة

وقبل كل شيء، لا بد أن نعلم أن لمسألة الأضحية في زماننا هذا أربع حالات:

- ١- إذا أمكن إيقاع الذبح في منى (أو في المذابح الموجودة اليوم مع عدم التمكن منه في منى) وصرف لحوم الأضاحي في مصارفها بحيث لا يلزم الإتلاف والدفن والإحراق، فلا إشكال في تقدمه على أي شيء آخر.
- ٢- إذا لم يوجد المستحقون في منى، ولكن يمكن نقل اللحوم إلى خارج منى، أو إلى خارج المملكة السعودية بتجفيف اللحم، أو استخدام إحدى الوسائل الحديثة لحفظه وتعبئته في علب تدرأ عنه الفساد، ثم صرفه للمستحقين، يجب الذبح أيضاً في منى، ثم النقل إلى خارجها.
- ٣- إذا لم يمكن نقل اللحوم إلى خارج منى أو خارج العجاز، وأمكن

الذبح في مكان آخر داخل مكة أو داخل الحرم وصرف اللحوم في مصارفها، وجب الذبح في ذلك المكان على الاحتياط اللازم.

٤- إذا استعصت الحالات الثلاثة السابقة، بحيث لم يبق أمامنا إلا الإتيان أو الإحراق، يمكن القول بسقوط وجوب الذبح (لأن الواجب ليس مجرد إراقة الدم، بل مشروط في الكتاب والسنة بصرفها في مصارفها، وحيث لا يمكن تحصيل الشرط يسقط المشروط، كما سيأتي تفصيلاً).

ولكن الأحوط وجوباً عزل ثمنها، ثم الإتيان بسائر المناسك، ثم الذبح في الوطن أو محل آخر بعد الرجوع في شهر ذي الحجة، والأولى في صورة الإمكان، التنسيق والاتفاق مع بعض أهل والأصدقاء للذبح يوم الأضحية في الوطن - لكي يقع الذبح والصرف في نفس اليوم - والتقصر بعده (لكن هذا ليس بواجب لأنه يوجب العسر والعرج على كثير من العجاج).

والدليل على ذلك أمور أربعة:



الأول: ليس الواجب في الهدى مجرد إراقة الدّم

المستفاد من ظاهر الآيات الواردة في حكم الأضحية في القرآن الكريم أن الأضحية المطلوبة في الشريعة الإسلامية هي ما يصرف لحومها للفقراء والمساكين لا مجرد إراقة الدّم، قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾^(١)

فالمستفاد من هذه الآية - خصوصاً بقرينة الفاء «فكُلُوا...» - جعل الأضحية في سبيل الإطعام، ولزوم استفادة المضحي والقانع والمعتَر (القانعون من الفقراء والمعتَرّون منهم) من لحومها، ومن الواضح أن الآية ليست ناظرة إلى الموارد التي لا يأكل منها المضحّون والقانعون والمعتَرّون، بل تلتهمها حفر الأرض ومصاهر النار!

إن قيل: لعل مفهوم قوله تعالى بعد الآية المزبورة: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى﴾^(٢) عدم موضوعية المصرف، وأن المهم

١ - الحج: ٣٦.

٢ - الحج: ٣٧.

إنما هو التقوى والنيّات الخالصة حين الذبح، وبعبارة أخرى: لإراقة الدم موضوعيّة.

قلنا: لازم هذا الاستنباط عدم لزوم إراقة الدم، وعدم وجوب الأضحية أيضاً (لأنّها تقول: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لَحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا﴾) وهو خلاف المطلوب، فالصحيح أن يقال: إن المقصود في الآية الشريفة أن قيمة إراقة الدم وصرف المضحيّ لحومها لنفسه ولغيره، إنّما هي في ما إذا كانت الأضحية ملازمة لقصد القرية وخلوص النية، فهو نظير ما إذا قلنا: إن قيامكم أو قعودكم في الصلاة ليس بهمهم، إنّما المهم هو إخلاص النية وقصد التقرب إلى الله تعالى.

ونظير الآية المزبورة (أي قوله: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ...﴾) في الدلالة على لزوم الصرف وموضوعية الاستفادة من اللحوم آية أخرى من سورة الحج وهي:

﴿وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ... لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ﴾^(١)

حيث إنّه لو سلمنا أن صيغة «كلوا» في هذه الآية في مقام دفع توهم الحظر من أكل المضحيّ (ولازمه عدم دلالتها على الوجوب كما قال به الكثير من الفقهاء والمفسرون) فلا اشكال في دلالة «أطعوا» على وجوب صرف اللحوم في الفقراء، كما تدلّ عليه الروايات الواردة في أبواب الذبح أيضاً، وإنّه أمر واجب بعد الذبح مرتبط به لا يتفك عنه بحسب ظاهر الآيات، بل الذبح مقدّمة له.

دفع شبهة تعدد المطلوب

إن قيل: لعل المسألة من قبيل تعدد المطلوب، فكانت إراقة الدم في منى أمراً مطلوباً، وصرف اللحوم في المصارف المنصوصة مطلوباً آخر، فإذا لم يقدر المكلف على إتيان أحدهما (وهو صرف اللحوم) لم يسقط الآخر، وهو إراقة الدم في منى.

قلنا: ظاهر الأمر في الآية الشريفة هو وحدة المطلوب، لأن تعدد المطلوب يحتاج إلى قرينة، وهي مفقودة في المقام، بل القرينة قائمة على خلافه؛ لظاهر التفريع بالفاء.

وبالجملة: على مدعى التعدد تقديم القرينة؛ مضافاً إلى ما سيأتي من عدم سبق إراقة الدم بدون صرف اللحوم في عصر نزول القرآن وأعصار المعصومين - عليهم السلام - حتى يدعى التعدد، فإن تعدد المطلوب يرجع إلى نوع من الإطلاق وشمول الدليل، والإطلاق بالنسبة إلى مصداق، فرع وجود ذلك المصداق كما أشرنا إليه سابقاً.

مقتضى صناعة الفقه

إن قيل: لازم وحدة المطلوب سقوط الهدي مطلقاً، فإن المطلوب الواحد ينتفي بانتفاء قيده، وهو في المقام وقوع الهدي في منى أولاً، وصرفه في الفقراء تانياً، فانتفاء الأول بانتقال المذبح إلى خارج منى، وانتفاء الثاني بإعدام اللحوم بالدفن أو الحرق، يوجبان انتفاء أصل الهدي وسقوطه عن الوجوب.

قلنا: هذا وإن كان محتملاً بحسب صناعة الفقه، ولكنّه مخالف للاحتياط قطعاً، خصوصاً بعد ملاحظة عدم إسقاط الشارع المقدس الهدي في مورد من الموارد، حتى بالنسبة إلى من لم يجد ثمن الهدي، فأوجب عليه بدل

الهدي الصيام ثلاثة أيام متوالية في الحج وسبعة بعد الرجوع إلى أهله، وفيما نحن فيه حيث إنه واجد لثمن الهدي، ودليل الصيام محتص بمن لم يجد، فلا أقل من أن مقتضى الاحتياط إتيان الهدي في محل آخر كما مر، لا سيما أن الهدي قد يقع في مكان آخر غير منى وفي أيام أخرى كما في المصدود، وهو المنصوص كما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله، فهما لا ينتهي المقتد إذا انتهى القيد.

وبعبارة أخرى: لعل عدم سقوط الهدي في جميع الموارد يمكن أن يكون دليلاً على أنه إذا لم يمكن الهدي في منى وجب إتيانه في محل آخر إلا إذا لم يكن واجداً للثمن، فيأتي ببدله وهو الصيام.

إن قيل: إتيان الهدي بالقيدين المذكورين (وقوع الذبح في منى وصرف لحوم الهدي) معاً متعذر غالباً في الأوضاع الحالية، فلا بد من ترك أحدهما والإتيان بالآخر، فإما أن يأتي بالهدي في منى مع عدم صرف لحومها، أو يترك الهدي في منى ويأتي به في خارجه، مع صرف اللحوم في مصارفها وترجيح أحد القيدين على الآخر محتاج إلى دليل، ولا دليل على تقديم الصورة الثانية على الصورة الأولى.

قلنا: أولاً: جميع المذابيح في يومنا هذا خارجة عن منى، فوقع الذبح في منى أيضاً متعذر، وثانياً: ليس القيدان على حد سواء، فإن صرف اللحوم في مصارفها من أركان الهدي في نظر العرف وأهل الشرع، ومن البعيد جداً أن يكون لمجرد إراقة الدم موضوعية، سيما إذا جسر ذلك إلى الإسراف أو التبذير الحرام في رأي الشارع المقدس، وسيأتي شرحه في المباحث اللاحقة.

وحينئذ فإن ترجيح أحد القيدين على الآخر - أي إيقاع الهدي خارج منى وصرف اللحوم في مصارفها - ليس من قبيل الترجيح بلا مرجح.

ومتما يدل على ذلك (دلالة قوية) ما ورد بطريقين مختلفين في أبواب الذبيح عن الامام الصادق عليه السلام عن آبائه عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال «أنا جعل هذا الأضحى لتشبع مساكنكم من اللحم فأطعموهم»^(١) وإذا تأملت في هذه الرواية علمت أن الأضاحي التي تؤتى بها في الحج حالياً (ولا تصرف لإطعام الفقراء وإشباعهم) خارجة عن نطاق أوامر الشرع!

والرواية وإن ذكرها صاحب الوسائل في أبواب الأضحية المستحبة، ولكن مفادها عام يشمل الجميع.

دفع شبهة مطلوبة مجرد إراقة الدم

إن قيل: هناك روايات تدل على مطلوبة مجرد إراقة الدم، مثل ما رواه شريح بن هاني عن علي عليه السلام أنه قال: «لو علم الناس ما في الأضحية لاستدانوا وضحووا، إنه يغفر لصاحب الأضحية عند أول قطرة تقطر من دمها»^(٢) وما رواه بشر بن زيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام:

«أشهدى ذبيحتك، فإن أول قطرة منها يغفر الله بها كل خطيئة عليك إلى أن قال هذا للمسلمين عامة»^(٣).

قلنا: التمسك بمثل هذه الروايات لمطلوبة مجرد إراقة الدم واعتبار الموضوعية لها، كما ترى، لأن كل من ألم بغنوك الكلام عرف أن مثل هذا التعبير كناية عن سرعة أثر الأضحية للمضحي بلا فصل ومن دون مهمة،

١- الوسائل، الباب ٦٠ من أبواب الذبيح، الحديث ١٠ و ٤.

٢- راجع الوسائل، الباب ٦٤ من أبواب الذبيح، حديث ٢.

٣- راجع الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الذبيح، حديث ٤.

كما يريد بيان فصلة الجهاد، فيقول: «يعرف الله للمجاهد مأول خطوة يضعها في طريق الجهاد في سبيل الله» أي أن من يخرج من بيته عاصداً الجهاد في سبيل الله وإحياء أمر الله يسرع إليه غفران الله بأول خطوة يحطوها، لا أن المطلوب من الجهاد يحصل بأول الخطوة.

وهكذا ما نحن فيه، فكأن الإمام عليه السلام قال: «من ذبح ديبحته في سبيل الله لإشباع المساكين وإطعامهم فإنه ينال غفران الله عند أول قطرة تقطر من دمها». فمثل هذه العبارة لا تشعل من أقدم على الأضحية لأن يشبع بها حفر الأرض ومصاهر النار، ويعلم بعدم إطعام المساكين منها، بل تحرق أو تدفن، خصوصاً بعد ملاحظة ما مر من قول رسول الله ﷺ:

«إنما جعل الله هذا الأضحية لتشبع مساكينكم من اللحم فأطعموهم»^(١)

فالرسول الذي ينطق بمثل هذا البيان كيف يأمر أمته بإهراق دماء الأصحاب ولو لم يترتب عليه الإشباع والإطعام.

وبما ذكرنا يظهر الجواب عن التسلسل بروايات تعتبر عن الهدى بالدم، فإن «الدم» أو «إهراق الدم» (نظير ماورد في قوله ﷺ: «ما أنفق الناس نفقة أعظم من دم يهراق في هذا اليوم»^(٢)) وقول الصادق عليه السلام في رجلين اقتتلا وهما محرمان: «على كل واحد منهما دم»^(٣) كناية عن الهدى وعظمته، لا على عظمة إراقة الدم ولو بلغ ما بلغ، فإنه نظير ما إذا قلنا في محاورتنا اليومية لمن بجا ولده من خطر السقوط والموت مثلاً، أو بجا هو وأهل بيته من حادثة سيارة في الطريق: «عليه إهراق الدم»، فمن الواضح أنه كناية عن

١- الوسائل، الباب ٦٠ من أبواب الذبح، حديث ٤ و ١٠.

٢- جامع أحاديث الشيعة ج ١٢، ص ٣١.

٣- الوسائل، أبواب بقية كفارات الإحرام، الباب ١٧، حديث ١.

إطعام المساكين من لحمها في سبيل الله، لا مجرد إهراق الدّم مطلقاً وإن لم يصرف من لحمها في سبيل الله.

قياس الهدي بالطواف والسعي

إن قيل: هل وجدتم في لسان الروايات مورداً أمر الشارع فيه بإيقاع الهدي خارج منى؟ أليس هذا من قبيل الإتيان بالطواف أو السعي في غير مكة؟

قلنا: توجد موارد عديدة في روايات الباب توجب إيقاع الهدي خارج منى، فليس الهدي كالطواف والسعي القائمين بمكان معين:

منها: المصدود - وهو من أتى بهدي، ومنع من الدخول في الحرم أو مكة - إذا ساق هدياً، فالروايات وفتاوى المشهور من الفقهاء العظام متفقة على وجوب ذبحه في نفس محل الصدّة، فلو كان الهدي في غير منى كالطواف في غير مكة، سقط وجوب الهدي.^(١)

ومنها: رجل ساق الهدي، فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه، فعليه أن ينحره أو يذبحه ويكتب كتاباً أنه هدي، ويضعه عليه ليعلم من مرّ به أنه صدقة، ويأكل من لحمها إن أراد.^(٢)

فهذه الروايات تدلّ أبغ دلالة، أولاً: على جواز الهدي خارج منى في موارد الضرورة. وثانياً: على لزوم السعي في صرف لحمه إلى المستحقين ابتداءً، وفي صورة عدم حضور المستحقين ينصب علامة تدلّ على أنه هدي وصدقة يجوز للمؤمنين والمستحقين الأكل منه.

إن قيل: ألا يمكن هذا في مذابح منى في يومنا هذا، أي يكتب كتاباً

١ - راجع الباب ٦ من أبواب الإحصار والصدّة.

٢ - راجع الباب ٣١ من أبواب الذبح.

وينصب على الأضاحي حتى ينتفع منها المستحقون؟
قلنا: المفروض في المقام عدم وجود المستحق مطلقاً، بحيث لا محيص
عن دفنها أو إحراقها كما نشاهده في كل عام، ومن المعلوم لمؤيَّة الكتابة
والنصب في هذه الحالة.

نعم لو وجدنا مستحقين في منى - ولو بالنسبة إلى بعض الأضاحي -
يجب ذبحها (ذبح البعض) في منى أو قريب منها مع التضرع فيها على
الأحوط، ولكن حيث تذبح الأضاحي بمقدار المستحقين بفتوى الآخرين
يسقط الذبح عنا في الحال الحاضر.

توهم لزوم البدعة

وقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ ما قد يقال: من أنّ الذبح خارج منى (كالذبح في
الوطن أو مكان آخر) بدعة وأمر جديد، كلام بلا أساس.

فقد ظهر أولاً، وجود موارد أمر الشارع فيها بإيقاع الهدي خارج منى.
وثانياً: إنّ الأضاحي التي تؤتى بها في أيامنا هذه، خارجة عن نطاق
أوامر الشرع (المكان اللام في قوله ﷺ: «لتشيع مساكنكم...» وفاء التفرّيع
في الآية الكريمة «فاذا وجبت جنوبها...») بل لعل إيقاع الهدي خارج
المدبح في يومنا هذا، مع عدم إشباع المساكين وإطعامهم بدعة وأمر جديد،
لم يسبق له في الشرع وفي أزمان المعصومين مثل ولا ظير.

وثالثاً: إنّ الحكم بإيقاع الهدي في الوطن أو مكان آخر مبني على مجرد
الإحتياط، والآفة تقتضي الصاعدة احتمال سقوط الهدي من رأس كما مرّ
مراراً، ولا معنى لأن يكون الحكم المبني على محرّد الإحتياط بدعة، بل لعل
ذبح الأضاحي ودفنها أشبه بالبدعة، والله العالم.

الثاني: عدم شمول أدلة الأضحية للمصاديق الموجودة في عصرنا

لا إشكال في أنّ مسألة الأضحية بشكلها الحالي من المسائل المستحدثة التي لا سابق لها في عصر النبي ﷺ والأئمة - عليهم السلام - وذلك لقلة عدد العجاج يومذاك وكثرة المستحقين، بحيث كانت اللحوم تصرف جميعها في أيام الحج، ولعل بداية الوضع العملي قد تحصلت في القرن الأخير، ولذلك يخبر المعتمرون أنّ لحوم الأضاحي كانت تصرف بسرعة في منى وخارجها. وبهذا يظهر أنّ وجه عدم طرح هذه المسألة في كتب الفقهاء السابقين إنّما هو عدم ابتلائهم بها.

والمستفاد من آيات الأضحية تقيد موضوع الهدي بصرف اللحوم في مصارفها، واستهداف الصرف في الواجب الشرعي يعني العقومية له كما مرّ. والمستفاد من الروايات أيضاً أنّ صرف لحوم الأضاحي كانت تصرف بتمامها في عصر النبي ﷺ في الأيام الأولى بعد الذبح، بحيث نهى عن ادّخارها أكثر من ثلاثة أيام؛ وذلك لكثرة المستحقين في ذلك العصر منها: ما رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال:

«كان النبي ﷺ نهى أن تحبس لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام من أجل الحاجة، فأما اليوم فلا بأس به»^(١).

ومثله الحديث الثالث من نفس الباب عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام أيضاً قال:

«إن رسول الله ﷺ نهى أن تحبس لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام».

ومنها ما رواه أبو الصلاح عن الصادق عليه السلام وحنان بن سدير عنه أيضاً قال:

«نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث، ثم أذن فيها وقال: كلوا من لحوم الأضاحي بعد ذلك وأدخروا»^(٢).

فيستفاد من جميع هذه الروايات وروايات أخرى صرف اللحوم بتمامها في تلك الأيام أو جعلها على الأقل بصورة القديد لا ذخارها لأيام آخر (وكان الذخار ممنوعاً في بداية الأمر لكثرة المحتاجين ثم أذن فيه)، بل يستفاد منها منع إخراج اللحوم من مكي لكثرة أرباب الحاجة إليها، ثم بعد أن كثرت اللحوم وقلَّ المستحقون أجيز نقلها إلى خارج مكي والانتفاع بها.

ففي حديث محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن إخراج لحوم الأضاحي من مكي، فقال:

«كنّا نقول: لا يخرج منها شيء لحاجة الناس إليه، فأما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه»^(٣).

١- الرسائل، الباب ٤١ من أبواب الذبيح، الحديث ٤.

٢- نفس الباب، الحديث ١.

٣- الرسائل، الباب ٤٢ من أبواب الذبيح، الحديث ٥.

كما أن مدلول مجموع هذه الروايات صرف لحوم الأضاحي في أعصار الأئمة المعصومين - عليهم السلام - أيضاً، إما في الأيام الأولى من الحج في منى، أو في أيام أحر في مكة أو خارج مكة، وأما ما نشاهده اليوم من دفنها أو إحراقها فهو أمر مستحدث لم يكن له وجود في الأزمنة السابقة، وحيث من المشكل جداً إطلاق روايات الأضحية بحيث تشمل تجام صور المسألة حتى صورة الدفن أو الحرق؛ لأن المصداق الموجود في عصرنا إنما هو من قبيل الفرد النادر أو الفرد المعدوم في عصر نزول آيات الهدي وحدود رواياتها.

إن قيل: قلّة المصداق أو عدم وجوده لا يوجب عدم شمول إطلاق أو عموم بالنسبة إليه، والألم يجز التمسك بالعمومات والإطلاقات للمصداق المستحدث من موضوعات الأحكام، كالتمسك بعموم «أوفوا بالعقود» لصحة عقد التأمين مثلاً، وغيره من العقود الحديثة.

قلنا: إنه كذلك، أي التمسك بتلك العمومات أو الإطلاقات في باب العقود المستحدثة مشكل جداً لنفس الإشكال، وطريق حلّ مشكلة هذه العقود منحصر بإلغاء الخصوصية القطعية العرفية في الموارد التي يمكن ذلك فيها. لكن من المعلوم أن الخصوصية موجودة في محلّ البحث بيقين، فلا يمكن إلغاؤها، لأنه لا يمكن لأحد دعوى اليقين أو الاطمئنان بعدم الفرق بين الذبائح التي تصرف لحومها والتي تعدم بالدفن أو الحرق، فهذا دليل آخر على عدم الاجتزاء بهذه الأضاحي.

الثالث: جميع المذابح خارجة عن منى

إننا نعلم بانتقال المذابح كلها حالياً من منى، وعلى هذا حتى لو رفعنا أيدينا عن أدلة حرمة الإسراف - التي سيأتي بيانها - وفرضنا شمول أدلة الذبح لصورة فساد اللحوم وعدم صرفها في مصارفها الشرعية، كان الإشكال باقياً على حاله، فإن إجماع العلماء قائم على لزوم وقوع الذبح في منى، والروايات أيضاً تصرّح بأنه «إن كان هدياً واجباً فلا ينحره إلا بمنى»^(١) وفي بعض الروايات: «لا ذبح إلا بمنى»^(٢)

وعلى أي حال، العمل بهذا الواجب غير ممكن في هذه الأيام، وحيث إن قلنا إن إيقاع الذبح في منى شرط في صحته مطلقاً، سواء في الاختيار والاضطرار، فلازمه سقوط الذبح من الأساس؛ لأنّ المشروط ينتفي بانتفاء شرطه، نظير ما إذا قلنا: إن الصلاة غير واجبة على فاقد الطهورين؛ لأنّ الطهارة شرط على الإطلاق. وإن قلنا بأنه شرط حال الاختيار فقط، فلازمه سقوط هذا الشرط حال الاضطرار ووجوب الاتيان به في محل آخر، من دون فرق بين وادي محسّر وغيره؛ لعدم الدليل على لزوم رعاية الأقرب

١ - الوسائل، الباب ٤ من أبواب الذبح، الحديث ١.

٢ - الوسائل، الباب ٤ من أبواب الذبح، الحديث ٦.

فالأقرب، أو كون وادي محسّر بدلاً عن منى.

إن قيل: جاء في غير واحد من الروايات جواز الذبح في مكّة، مثل معتبرة معلوية بن عتار في قوله: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن أهل مكّة أنكروا عليك أنك ذهبت هديك في منزلك بمكّة فقال: «إِنَّ مكّةَ كُلَّهَا مَنْحَرَةٌ»^(١) وفي معناه غيره.

والجمع بينها وبين ما دلّ على أن الذبح لا يكون إلا بمنى، يقتضي حملها على صورة عدم إمكان الذبح بمنى.

قلنا: أولاً: لا بدّ من حمل هذه الروايات على الهدي غير الواجب، لورود التصريح بأنه «إن كان هدياً واجباً فلا ينحره إلا بمنى، وإن كان ليس بواجب فلينحره بمكّة إن شاء»^(٢) لا على صورة عدم إمكان الذبح بمنى، حيث إنه لو كان الذبح في منى متعذراً، لم يكن وجه لإنكار أهل مكّة على الإمام عليه السلام.

ثانياً: سلّمنا، ولكن الذبح بمكّة أيضاً متعذّر في زماننا هذا، نعم يمكن ذلك للنادر من الحاج لأن الجهات المسؤولة لا ترعّص لهم ذلك كما هو واضح، فلا تعيد هذه الروايات في حلّ هذه المشكلة، وأين مكّة من وادي محسّر؟!

شبهة الارتكاز لدى المتشرّعة

قد يقال: إنّ المرتكز في أذهان المتشرّعة من المسلمين أن محلّ إسقاط

١- الوسائل، الباب ٤ من أبواب الذبح، الحديث ٢.

٢- نفس الباب، الحديث ١.

مناسك الحج وشعائره ليس إلا مساحة الأرض التي تحيط ببيت الله الحرام زادها الله شرفاً وعزاً، ولا يجزي ما يؤتى بها في خارج هذه القطعة من وجه الأرض إلا عدد يسير مما نطق به الأدلة كالأحرام من مسجد الشجرة وكصيام سبعة أيام بدل الهدي. والظاهر أن هذا الارتكاز لا يفرق بين حالتي الاختيار والاضطرار، وهذا الارتكاز وإن لم يكن متاً ينبغي أن يعتمد عليه في الجزم بالحكم الشرعي، إلا أنه يمسح عن الركون إلى خلاف ما يقتضيه في استنباط الحكم الشرعي.

قلنا: هذا أشبه شيء بالاستحسان الظني، ولا يمكن الركون إليه كما اعترف به صاحب هذا المقال، وإذا لم يكن متاً يمكن الركون إليه، فلما فإما يمنع عن الركون إلى خلاف ما يقتضيه؟

هذا - مضافاً إلى أن الذي لا يجوز الإتيان به من المناسك في غير هذه القطعة من الأرض أمور خاصة كالوقوف بعرفات، ومنى، ومشعر، والطواف، والسعي، متاً يكون قوامه بالمحل الخاص، ولكن غير واحد من المناسك قد يؤتى بها في غير هذه القطعة كركعتي الطواف، فقد أفتى فقهاؤنا - رحمهم الله عليهم - بأنه إذا نسيها ولم يأت بها وخرج من مكة ولم يمكنه الرجوع إليها يأتى بهما في الطريق، وإذا تذكر بعد الرجوع إلى وطنه يأتى بهما في وطنه، وقد صرح بذلك روايات الباب أيضاً:

منها: ما رواه أبو بصير - يعني المرادي - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام، وقد قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ حتى ارتحل، قال:

«إِنْ كَانَ ارْتَحَلَ فَإِنِّي لَا أَشُقُّ عَلَيْهِ، وَلَا أَمُرُهُ أَنْ يَرْجِعَ وَلَكِنْ يَصَلِّي

حيث يذكر^(١).

ومثله ما رواه أبو الصباح الكتاني^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام:

ومنها: ما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة حتى خرج من مكة

فعليه أن يقضي، أو يقضي عنه وليه، أو رجل آخر من المسلمين»^(٣).

ومنها: ما رواه معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نسي

الركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام فلم يذكر حتى ارتحل من مكة، قال:

«فليصلهما حيث ذكر، وإن ذكرهما وهو في البلد فلا يبرح حتى

يقضيهما»^(٤).

هذا بالنسبة إلى ركعتي الطواف، وأمّا بالنسبة إلى الهدى الذي هو محل

الكلام فقد مرّ أنه إذا كان معه الهدى وعطب في بعض الطرق ومرض بحيث

يخشى هلاكه يجوز نحره أو ذبحه في محله وإن كانت بينه وبين الحرم

مسافة بعيدة كمن خرج من مسجد الشجرة قاصداً مكة وبعد طي مسافة

قليلة مرض هديه وعطب، ففي رواية جعفر بن البخترى قال: قلت لأبي

عبد الله عليه السلام: رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على أن يتصدق به

عليه ولا يعلم أنه هدى قال: «ينحره ويكتب كتاباً أنه هدى ويضعه عليه

ليعلم من مرّ به أنه صدقة»^(٥) ومثله سائر روايات الباب فراجع.

١- الوسائل، الباب ٧٤ من أبواب الطواف، الحديث ١٠.

٢- الوسائل، الباب ٧٤ من أبواب الطواف، الحديث ١٦.

٣- نفس الباب، الحديث ١٣.

٤- نفس الباب، الحديث ١٨.

٥- الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الذبح، الحديث ١.

والإصرار على كتابة الكتاب في هذا الحديث دليل على وجوب صرفها في مصارفها.

ومر أيضاً ذكر المصدود إذا ساق هدياً وأن الروايات وفتاوى المشهور متفقة على وجوب ذبحه في نفس محل الصدقة ففي حديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «فإن المصدود يذبح حيث صد ويرجع صاحبه...» (١)

وفي رواية حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صد بالحديثة قصر وأحبل ونحر ثم انصرف منها...» (٢)

وكذلك بالنسبة إلى التقصير فقد ورد التصريح في جملة من الروايات بجواره خارج تلك القطعة المعروفة من الأرض:

منها: ما مرّ آنفاً في الرواية الأخيرة (رواية حمران) من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر في الحديثة.

ومنها: ما رواه مسمع قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يحلق رأسه أو يقصر حتى نقرأ قال: «يحلق في الطريق أو أين كان» (٣) ومثلها الرواية السادسة من نفس الباب.

هذا - مضافاً إلى ما اعترف به صاحب الاشكال من خروج الإحرام الذي هو من مناسك الحج عن تلك القطعة، فإنّ المواقف كلها خارجة عن الحرم، وكذا حيام سبعة أيام بدل الهدى.

١ - الوسائل، الباب ١ من أبواب الإحصار والصدقة الحديث ٥

٢ - الوسائل، الباب ٦ من أبواب الإحصار والصدقة الحديث ١

٣ - الوسائل، الباب ٥ من أبواب الحلق والتقصر، الحديث ٢.

فتمحصل ممّا ذكرنا أنّ كثيراً من مناسك الحج يجوز فعلها خارج المواقف الخاصة عند الاضطرار، لا سيما نفس محلّ الكلام، وهو الهدى، لما مرّ من رواية حفص البخري فهم كان معه الهدى وعطّب في بعض الطرق، وروايته حمران وزرارة في المصدود، فلو كان الهدى ممّا يقوم بترك القطعة من الأرض كالوقوفين والسعي والطواف لم يجز إتيانه خارجها اختياراً واضطراً.

حكم وادي محسر وقياس الهدى بالوقوف

إن قيل: مقتضى القاعدة عند تعذر الذبح بمنى وإن كان جوار الذبح في أي مكان آخر يختاره الحاج، إلّا أنّ هذا إنّما يصحّ القول به لو لم يتوفّر دليل على ثبوت بدل اضطراري بمنى، والدليل على ذلك موجود، وهو موثّق سماعة في قوله: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا كثرت الناس بمنى وضائق عليهم كيف يصنعون؟ فقال: «يرتفعون إلى وادي محسر»^(١) فإنّ المتفاهم العرفي من هذه الممتنّة قيام وادي محسر مقام منى عند كثرة العجّاج وضيق منى عن استيعابهم في جميع ما هو وظيفة الحاجّ فيها حتّى بالنسبة إلى ذبح الأضحية.

قلنا: هذا الاستدلال ضعيف جدّاً؛ لأنّ ظاهر الرواية أنّها واردة في مورد الوقوف في منى لا مطلق ما يؤتى به في منى، وحينئذ قياس الأضحية على الوقوف قياس مع الفارق، فإنّ الوقوف قائم بمعنى نفسها، فإنّه لا معنى

للوقوف في غيره، فعند التعذر يرتفع الحاج بمقتضى هذه الرواية إلى وادي محسر، وأما الأضحية فقد عرفت أنه قد تتفق في غير منى أيضاً، فقياسها على الوقوف فياس مع العارق، وهو غير جائز عندنا.

نعم لو دلّ نصّ خاص على إمكان إيقاع الهدى في محل قريب من منى (كوادي محسر) عند التعذر لقلابده، وحيث لم يرد نصّ كذلك، والقياس والاستحسان ممنوعان عندنا، فمقتضى الصناعة سقوط الهدى من رأسه أو إتيان الهدى في أي مكان، نعم: لا ريب في أن الأولى رعاية الأقرب فالأقرب، ولكن هذا إذا أمكن إيقاع الهدى مع شرائطه الواجبة التي منها إشباع المساكين وإطعامهم، لا ما إذا كان هذا الأمر متعذراً في وادي محسر أيضاً.



الرابع: حرمة الإسراف والتبذير

إن القرآن الكريم نهى عن الاسراف نهياً شديداً، وواجه المُسرفين مواجهة عنيفة، فقال تبارك وتعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(١)

وقال في تعبير أشد في سورة غافر:

﴿وَالَّذِينَ يُسْرِفُونَ هُمُ الْمُصْحَبُ النَّارِ﴾^(٢)

وقال في آية أخرى من هذه السورة:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾^(٣)

وفي سورة الأنبياء جعل المُسرفين من دلائل الهلاك والقحط وقال:

﴿وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ﴾^(٤)

بل جعل في سورة الفرقان عدم الإسراف حتى في الإتفاق من علامات عباد الرحمن -مع أن الإتفاق عمل مطلوب مستحسن- حت عليه الشارع في آيات كثيرة -فقال:

١- الأنعام: ١٤١

٢- غافر: ٤٣

٣- غافر: ٢٨

٤- الأنبياء: ٩

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْعَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(١)
ونهى القرآن عن التبذير أيضاً بلحن شديد، فعرف المبذرين بأنهم إخوان
الشياطين حيث قال:

﴿وَأَتِذَا الْقَرِيبِينَ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا *
إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾^(٢)

الفرق بين الإسراف والتبذير

وقد وقع الكلام بين المحققين في بيان الفرق بين الإسراف والتبذير،
والذي يظهر من خلال الدقة والتأمل أن الإسراف بمعنى الخروج عن حدِّ
الاعتدال والاقتصاد من دون تضييع شيء بحسب الظاهر، كلبس الثياب
الشمينة القيمة التي تساوي قيمتها أضعاف قيمة الثياب العادية مثاث المرات
مثلاً، فهو إسراف، وفي الحال لم يضيع شيء، ولكن التبذير هو ما يؤدي إلى
تضييع نعم الله تعالى، كما إذا هبأ عشرة أشخاص مثلاً طعام خمسين شخصاً
بحيث يطرح الزائد ويفسد.

هذا هو الفرق بين الكلمتين، ويؤيد ذلك أيضاً المعنى اللغوي لهما، نعم
ربما اتحدا واستعملا في معنى واحد.

سعة دائرة مفهومي الإسراف والتبذير

نم إن دائرة مفهوم الإسراف أو التبذير واسعة بحيث تشمل أغنى الأشياء

فصلاً عن الموضوعات المهيئة والأشياء الثمينة، فقد جاء في حديث داود الرقي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إِنَّ الْقَصْدَ أَمْرٌ يَحِبُّهُ اللَّهُ هَزْ وَجَلْ وَإِنَّ السَّرْفَ يَبْغِضُهُ حَتَّى طَرَحَكَ النَّوَاءُ، لِإِنِّهَا تَصْلُحُ لَشَيْءٍ، وَحَتَّى صَبَّكَ فَضَّلَ شَرَابَكَ»^(١)

وفي حديث بشر بن مروان قال: دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام فدعاني برطب فأقبل بعضهم يرمي بالنوى قال: فأمسك أبو عبد الله عليه السلام يده فقال:

«لَا تَفْعَلْ، إِنَّ هَذَا مِنَ التَّبَذِيرِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ»^(٢)

وفي حديث مكارم الأخلاق عن الصادق عليه السلام:

«أَدْنَى الْإِسْرَافِ هَرَاقَةُ فَضْلِ الْإِنَاءِ وَابْتِدَالُ ثَوْبِ الصُّونِ وَالْقَاءِ النَّوَى»^(٣)

وعن الكاظم عليه السلام: «... وَلَكِنَّ السَّرْفَ أَنْ تَلْبَسَ ثَوْبَ ثَوْبِ صَوْنِكَ فِي الْمَكَانِ الْقَذَرِ»^(٤)

بل جاء في روايات عديدة أن الأئمة عليهم السلام كانوا يأخذون قممات الخبز المطروحة في حواشي المائدة ويأمرون به أصحابهم خشية الإسراف والتبذير.

١ - بحار الأنوار، المجلد ٦٨، طبع بيروت، الصفحة ٢٤٦.

٢ - بحار الأنوار، المجلد ٧٢، طبع بيروت، الصفحة ٣٠٣.

٣ - بحار الأنوار، المجلد ٧٢، طبع بيروت، الصفحة ٣٠٣، والمراد من ثوب الصون هو الثياب التي تلبس في خارج البيت حفاظاً لمكانة الإنسان، فإن لبسها في المكان القذر أو مثله نوع من التضييع والإسراف وهو منتهى عنه.

٤ - بحار الأنوار، المجلد ٧٦، طبع بيروت، الصفحة ٣١٧.

دفن الأضاحي أو إحراقها من أوضح مصاديق الإسراف أو التبذير إذا عرفت ذلك فلا يخفى عليك أن ذبح الأضاحي مع دفنها أو إحراقها أو طرحها حتى تتعفن بحيث لا تأكلها الكلاب أبصاً، من أوضح مصاديق الإسراف والتبذير الممنوعين شرعاً، لا سيما إذا كان بهذا المقدار والعدد الكبير الذي قد يبلغ مليون أو أكثر، فهل يرضى الشارع الحكيم بمثل هذا الإسراف الفاحش؟ وما الدليل على خروجه عن معكمات الآيات والروايات الواردة في حرمة الإسراف والتبذير حتى في النواة وفضل ماء الشرب؟

فإن قيل: لا إشكال في ذلك إذا كان في طريق إطاعة أمر الله. قلنا: هذه مصادرة على المطلوب، فإن تعلق الأمر به ممنوع جداً، كما عرفت فيما سبق، مع أن كونه من المصاديق العرفية للإسراف والتبذير مثلاً لا ريب فيه، فتشمله إطلاقاتهما حتماً. والخلاصة: إن قوة إطلاقات أدلة الإسراف والتبذير واستحكامها تكون إلى حدّ تحوي في دائرتها أحسن الأشياء فضلاً عن تضييع الثبات والآلاف من نعم الله تعالى.



شبهة عدم الإسراف في الحج

فإن قيل: قد ورد في بعض الروايات أنه لا إسراف في الحج، وهو ما رواه ابن أبي عمير في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: وما من نفقة أحب إلى الله عز وجل من نفقة قصد، ويبغض الإسراف إلا في الحج والعمرة، فرحم الله مؤمناً اكتسب طيباً وأنفق من

قصد أو قدم فضلاً^(١)

قلنا: لا شك في أن المكثاف من مثل هذه الرواية ليس هو تضييع المال بطرحه أو إحراقه أو دقنه أو تهيتة طعام خسين شخصاً مطلقاً لعشرة اشخاص بحيث يطرح الزائد ويقسد ولو كان في الحج، بل الظاهر منها بسط الهد في الإنفاق ببدل الزاد وتهيتة الهدايا للأقرباء والأصدقاء؛ والتشاهد على ذلك:

أولاً: نفس ما ورد في الرواية من تقابل الإسراف والقصد في النفقة، فإنه شاهد قطعي على أن المقصود من الإسراف هو النفقة من غير قصد واعتدال، أي إكثار النفقة وبسط الهد فيها، لا تضييع المال وإفساده، فهل يفتي بحقه بجواز أن يحمل زائر بيت الله الحرام عشرة دواب مع أنه يركب واحداً منها، فيطرح الزائد ويتركه في الطريق حتى يموت ويتلف، أو يحمل مؤونة عشر نفرات مع حاجته إلى مؤونة فرد واحد، فيلقي ما زاد منها في مكة أو المدينة في المزابل حتى يتضيع ويقسد.

وثانياً: ما ورد في آداب السفر عموماً من استحباب بذل الزاد وإنه من المروءة^(٢) وفي آداب سفر الحج خصوصاً من أن «هدية الحاج من نفقة الحاج»^(٣) و «هدية الحج من الحج»^(٤) و «إن إكثار النفقة في الحج فيه أجر جزيل»^(٥) و «نفقة درهم في الحج أفضل من ألف ألف درهم في

١- الوسائل، الباب ٥٥ من أبواب وجوب الحج، الحديث ١.

٢- راجع أبواب آداب السفر للباب ٤٩.

٣- الوسائل، أبواب وجوب الحج، الباب ٤٤، الحديث ٢.

٤- الوسائل، أبواب وجوب الحج، الباب ٤٤، الحديث ١.

٥- مستدرك الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب وجوب الحج، الحديث ١.

غيره في البر»^(١) فإن جميعها تشهد على أن المقصود من الإسراف في الحج إنما هو هذا القبيل من الصلات والإنفاقات والهدايا^(٢) لا إحراق ملايين من الشياه والبقر والإبل.

ثالثاً: يشهد لما ذكرنا ما ورد في ذيل نفس الرواية المبحوث فيها فإن قوله «فرحم الله مؤمناً أكسب طيباً وأنفق من قصد أو قدم فضلاً» يقتضي دوران أمر نفقات الحاج بين القصد وتقديم الفصل، والأول هو ملاحظة الاعتدال، والثاني هو بسط اليد والبذل، لا إلقاء النعم الإلهية في المزابل أو دفنها وإحراقها.

رابعاً: أضف إلى ذلك كله أن محل الكلام هو من مصاديق التنبذير لا الإسراف، فإن الفرق بينهما - كما مر - أن الإسراف هو الخروج عن حد الاعتدال من دون تضييع، والتنبذير ما يؤدي إلى التضييع والإفساد.

النسبة بين حكم الأضحية وحرمة الإسراف والتنبذير

إذا عرفت هذا، فيأتي الكلام في أنه ما هي النسبة بين الدليلين: دليل وجوب الأضحية، ودليل حرمة التنبذير أو الإسراف؟
فإن قلنا: إن دليل وجوب الأضحية لا إطلاق له بالنسبة إلى المصاديق

١ - الباب ٢٧ من أبواب وجوب الحج، الحديث ١.

٢ - ومن الطريف جداً أن المستفاد من بعض الروايات كون تهية الهدايا وإكثار النعمة في الحج أيضاً محدود بحدود وقيود، فقد روي عن شهاب بن عبد ربّه أنه قال: «قلت لأبي عبد الله (ع) قد عرفت حالي وسعة يدي وتوسّعي على إخواني فأصحب النفر منهم في طريق مكة فأرّسع عليهم، قال: لا تفعل يا شهاب، إن بسطت وبسطوا أجهنت بهم، وإن هم أمسكوا أدلتهم، فأصحب نظراءك (أصحب نظراءك)» (أبواب آدابها، الفصل الباب ٣٤، الحديث ١).

الفعلية متى تدفن أو تحرق فتلف - كما هو الحق - فلا كلام ولا إشكال وإن قلنا: له إطلاق يشمل ما نحن فيه فإن كانا من قبيل المتعارضين كانت النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه، وللأزم تقديم عفو مات الإسراف؛ لأنها أقوى دلالة على المطلوب، فإن الأضعحية في يوفنا هذا من أظهر مصاديقه، وأما أدلة الأضعحية فأطلاقها أضعف منها بالنسبة إلى ما نحن فيه؛ لأنه من أخفى مصاديقه.

سلمنا أنهما متساويان من حيث القوة والضعف والظهور والخفاء، ولكن للأزم حينئذ التساقط في محل الاجتماع، فيرجع إلى الأصول العملية، والأصل العملي في المقام هو البراءة، لأنه من قبيل الأقل والأكثر الارتباطين، والمعروف بين المعاصرين والقريبين من عصرنا إجراء البراءة فيه، وهو الأقوى، فيسقط الأمر بالأضعحية هنا، وإن كان الاحتياط فعلها في محل آخر لا يحصل من الأضعحية فيه الإسراف والتبذير.

هذا كله إذا قلنا إنهما يتعارضان، وإن قلنا إن هذين من قبيل المتراحمين، وأن ملاك الأضعحية موجود في مثل هذه الأضاحي، كما أن ملاك الإسراف أيضاً موجود فيها، فالأزم الأخذ بأقوى الملاكين، ولا دليل على أن ملاك الأضعحية أقوى، بل الأمر بالعكس. ولكن الإنصاف أن المقام ليس من قبيل المتراحمين، فإن وجود ملاك الأضعحية في المقام دعوى بلا دليل، فالأزم معاملة المتعارضين معهما.

إن قيل: وجود ملاك الإسراف أيضاً دعوى بلا دليل قلنا: يلزم هذا الكلام الشك في وجود أحد الملاكين إجمالاً، وهذا اعترف بخروج المقام عن بحث التزاحم ودخوله في مسألة التعارض، فيعود

الكلام السابق فيه

هذا كله على شمول المعاشاة، والأقد عرفت أنه لا ينبغي الشك في عدم شمول إطلاقات الأصحية للموارد التي لا تصرف فيها لحوم الأضاحي فيما يلزم صرفها فيه مع قطع النظر عن دليل الإسراف، ومع ملاحظته فالأمر أوضح.



خلاصة الكلام في المسألة

قد ظهر ممّا سبق من جميع ما ذكرنا أنّنا مع احترامنا لفتاوى الفقهاء المعاصرين كثّر الله أمثالهم نعتقد:

أولاً: إنّ مسألة الأضحية بشكلها الحالي الذي تتلف فيه جميع الأضاحي أو عمدتها بالدفن أو العرق، مسألة مستحدثة لا سابق لها في الأدوار الماضية حتّى يبرز الفقهاء الماضين الكرام آرائهم بالنسبة إليها، فقد كانت اللحوم يومذاك تصرف جميعاً في أيام الحج كما يشهد بذلك أخبار كثيرة من المعقّرين وكما تشهد به الروايات بالنسبة إلى أعصار المعصومين - عليهم السلام -

فالمسألة من المسائل المستحدثة، ولذلك لم يسبق ذكرها في كلمات فقهاءنا العظام.

ثانياً: ظاهر الآيات الكريمة والروايات عدم موضوعية إهراق الدّم في منى، بل الظاهر أنّه مقدمة لمصارفها الشرعية.

ثالثاً: إطلاق الآيات والروايات الواردة في الهدى، لا تشمل الأضاحي في يومنا هذا، لعدم وجود هذه المصاديق في عصر صدورهما، فالقناعة بهذا النحو من الهدى في يوم الحجّ مشكل جداً، فلا بدّ أن نلتزم مؤقتاً بالوقف في

مسألة الهدي في مثل هذه الظروف، أو إيقاعه في محلٍّ آخر يمكن فيه صرفه في مصارفه الشرعية، والعمل بالاحتياط يوجب الالتزام بالوجه الثاني.

رابعاً: جميع المذاهب الفعلية خارجة عن مسمى الاستثناء، وتوهم بعض أن قطعة صغيرة منها داخل في مسمى، قد ثبت خلافه في التحقيقات الأخيرة، ولو سلم أنه كذلك فلا محلّ به مشكلة الأصاحي كما لا يخفى.

وعليه لا يحصل شرط وفوق الذبح في مسمى (المستفاد من روایات «لا ذبح إلا بمنى») ولا فرق بين وادي محتر الذي انتقل إليه المذبح خيراً وسائر الأماكن.

نعم لو كان الهدي فيه ملازماً مع شرائطه، أي بصرف في مصارفه الشرعية فالمرجح من باب الاحتياط إيقاع الذبح فيه.

خامساً: أدلة حرمة الإسراف والتبذير قوية محكمة، تمنع عن إتلاف هذا العدد الكبير من لحوم الأصاحي ودفنها أو إحراقها، فإنّ الإسلام الذي يمنع عن إلقاء الموى وهراقة فصل الإناء، كيف يسمح مثل هذا الإتلاف مع عدم وجود أي دليل على تخصيص أدلة الإسراف والتبذير في هذا المجال.

سادساً: ونتيجة ما ذكر، أنه ما دام لحوم الأصاحي تتلف بهذه الصورة المدهشة، لا بدّ من ترك الذبح وعزل قيمة الهدي على الاحتياط اللارم، والإتيان بسائر المناسك (والذبح في الوطن أو محلٍّ آخر بعد الرجوع في ذي الحجة الحرام) أو النسيق والاتفاق مع بعض أهل والأصدقاء للذبح يوم الأضحى في الوطن، ثمّ الإتيان بسائر المناسك.

وهذا نظير من عدم الهدى ووجد الثمن، الذي صرح الرويات^(١) بوجوب أن يخلف الثمن عند ثقه يشتره ويذبحه في مكة في ذي الحجة ويأتي بسائر المساك (ولا يحفى أنه حيث إن إخلاف الثمن عند الثقات للذبح في مكة في مستوى اليوم أمر غير ممكن إلا في عدد يسير وبالنسبة إلى قليل من الناس - مع أن الحكم عام للجميع - لا يمكن الأخذ بهذا في مسائلنا)

نعم لو أمكن في المستقبل نقل اللحوم بتمامها أو غالبها (لا بعضها اليسير) إلى خارج منى أو مكة أو خارج الحجاز بتجفيف اللحوم أو استخدام إحدى الوسائل الحديثة لحفظه، ثم صرفها للمستحقين ففي هذا الحال يجب الذبح في منى أو قريب منه على الاحتياط الوجوهي.

سابعاً: عمدة الأدلة التي تشهد على ما ذكرنا هي مايلي:

- ١- عدم وجود دليل على صحة الأصاحي التي لا تصرف لحومها.
- ٢- ما يستفاد من ظاهر الآيات والروايات من أن صرف لحومها في مصارفها من مقومات الهدى.

٣- جميع المذاهب الموجودة ليست في منى

- ٤- حرمة الإسراف والتبذير خصوصاً في هذا المقياس العظيم وعدم وجود دليل على جواز مثل هذا الإسراف، بل تبذير الذي هو أشد عقوبة من الإسراف.

وفي خاتمة هذا البحث بقي سؤالان لا بد من الالتفات إليهما.

الأول: هو أن الأضحية في منى في ماسك الحبح إحدى شعائر الاسلام، وحذفها من هذه الشعائر الكبيرة يقلل من عظمتها وحاضه إذا صدر هذا الأمر من الشيعة حيث يثير علامات استفهام بين المحالفين.

وفي الجواب على هذا السؤال ينبغي الالتفات الى أمرين

١ - إن الأضحية بشكلها الفعلي - التي تتحول إلى ركام هائل من اللحوم المتعفنة التي لا بد من دفنها وإحراقها لضمان سلامة الحجاج من الأمراض والمشاكل المتولدة من ذلك - أيضاً تثير علامات استفهام حول شعائر الاسلام في كل سنة بين المسلمين والاحانب، ويعتبر ذلك من نقاط الضعف في هذه الشعائر الإلهية، فإن أحد علماء الاسلام رحمه الله كان يقول: «عندما تشرفت لأول مرة لزيارة بيت الله الحرام كان كل شيء ممتعاً بالنسبة لي سوى مسألة واحدة استعصى علي حلها وكلمت فكرت فيها لم أجد جواباً لها وهي مسألة الهدى بصورته الفعلية حيث لا أرى أن ذلك ينسجم مع الاسلام وتعاليمه السامية، حتى سمعت فتواكم في هذا الصدد وأن الهدى يجب أن يكون بحيث تصرف جميع اللحوم في مواردها المقرر عند ذلك فاحلت لي هذه المعضلة» فعندما تكون المسألة مشكلة ومستعصية على العلماء وأهل الفضل فكيف بالآخرين؟

٢ - إن الفتوى هذه في عدم حواز الهدى بشكله الفعلي في منى انتشرت بين جماعة من علماء أهل السنة، ولذا فكروا بجمع لحوم الأضاحي وبشكل مناسب ومع مراعاة الجواب الصحيحة وإرسالها إلى المناطق المحرومة من البلد الاسلامي.

وبالجملة فإن هذه الفتوى أدت إلى إيجاد حركة ونشاط للتخلص من نقطة الضعف هذه ونحن مطمئنون إلى أن جمع المسلمين في المستقبل

القريب سوف يجدون حلاً مناسباً لمسألة لحوم الأضاحي ومصرفها ووضع حل لهذه المشكلة السلبية وهذه خدمة كبيرة للإسلام والمسلمين ولمناسك الحج العظيمة، وحصلت هذه الفكرة أيضاً في منظمه الحج الإيرانية حيث أنهم في صدد وضع برنامج لها.

ولو انحلت هذه المشكلة يوماً فسوف نقول نحن بأولوية الذبح في مسي ونهي مقلدينا عن الذبح في إيران وسائر المناطق وفي ذلك اليوم يمكن القول بأن عظمة مناسك الذبح سوف تعود إليها.

السؤال الآخر: ألا ينبغي في الظروف الحالية أي حال عدم مشروعية الهدى بشكله الفعلي، الانتقال إلى البدل وهو الصوم حيث يقول القرآن الكريم: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١).

وفي الجواب على هذا السؤال ينبغي الالتفات إلى نقطة مهمة وهي أن تبديل الهدى بالصيام شرعت للأشخاص الذين يعتقدون القدرة المالية لشراء الهدى لا الأشخاص الذين يتمتعون بالقدرة المالية ولكنهم لا يحصلون على الهدى أو يستطيعون الحصول عليه إلا أنهم لا يتمكنون من إيصال لحمه إلى مصروفه الشرعي فيؤدي إلى تلفه، والتعبير في الآية: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ...﴾ بمعنى عدم القدرة على الهدى من المحافظ المالي وفي الأحاديث الإسلامية وردت تأكيداً على هذه المسألة أيضاً، فلذا يقول الشيخ الصدوق رحمته الله في كتابه الشريف (من لا يحضره الفقيه)، «روي عن النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام أن الصائم إذا وجد الهدى ولم يجد الثمن

صام ثلاثة أيّام في الحج... وسبعة أيّام إذا رجع إلى أهله تلك عشرة كاملة لحزاء الهدي»^(١).

فعلى هذا فإن الصوم لا يتعلق بالاشخاص الذين يمتلكون ثمن الهدي ولا يستطيعون مراعاة الحوائط الشرعية في ذلك.



نسأل الله أن يوفقنا وجميع الباحثين في هذه المسألة سواءً إلى الموافق والمخالف لما يحب ويرضى. والحمد لله رب العالمين.^(٢)

(١) وسائل الشيعة، المجلد ١٠، أبواب الذبح، الصفحة ١٥٧، الحدث ١٢، ١٦.

٢- جدير بالذكر أننا بعد صدور هذه الفتوى من سماحة الاستاذ دام ظلّه وقفنا على جماعة من العلماء (من المراجع وأصحاب الفتوى أو من ذوي البصائر من غيرهم) صرّحوا بما يقرب ما ذكرنا من بعض الوجوه وهم

١- المحقق العبر والفتية الاصولي المدقق، آية الله العظمى السيّد أبو القاسم الخوئي - قدس سره - فإنه أجاب من استفتى منه (باللغة الفارسية) وكتب: «إذا لم يمكن الذبح في منى فما هو الفرق بين وادي محشر ومزدلفة ومكة مع إمكان أن يعطي الفقير سهمه من اللحوم هي مكة وبينما هو مشكل في منى؟ فأجاب رحمه الله: إذا لم يمكن الذبح في منى إلى آخر ذي الحجة فعليه أن يذبح في وقته الخاص في كل مكان يمكن فيه العمل بالوظيفة بأحسن وجه والله العليم» وإليك صورته بالفارسية: صفحة ٤٦

سؤال: در صورتی که ذبح در حدود منی ممکن نباشد وادی محشر و مزدلفة و مكة چه فرق دارد با آن که ممکن است در مكة سهم فقیر را به فقیر داد و در منی انجام این عمل مشکل است؟

جواب: اگر تا آخر دي الحجه ممكن نباشد ذبح در منی، پس به وقتش در هر كجا كه عمل به وظیفه بهتر انجام شود در آنجا ذبح نماید والله العالم.

وأصل هذا الاستثناء يوجد عند بعض الأعلام في قم وانظر صورته الفترغرافية في الصفحة الأخيرة

٢- آية الله الشيخ محمد جواد مغنّية - قدس سره - من مشاهير عصرنا، وله تأليفات عديدة في الفقه والاصول والتفسير وشتى المسائل الاسلامية والعلوم الدينية، فإنه أشار إلى هذه المسألة في كتابه الفقهي الموسوم به «فقه الامام جعفر الصادق» المجلد ٤، كتب الحج،

اسئلة واستفتاءات

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى المرجع الديني مكارم
الشيرازي (مد ظله العالي)

برجو من سماحتكم وبعد تقديم خالص التحيات الإجابة عن المسائل
وبيان الأحكام المتعلقة بالأضحية.

مع فائق الاحترام: جمع من طلبة العلوم الدينية

١ - ينتهي مسير الأضاحي في الوقت العاشر الى تلف في لحومها
ودفنها دونما فائدة، ما هو واجب مقلديكم تجاه ذلك؟

الجواب: تسقط التضحية في مثل هذه الظروف ويجب على
الأحوط ادخار المبلغ المعادل بثمان الأضحية في شهر ذي الحجة ثم
التضحية في مكان آخر. للاستفادة من لحوم الأضاحي، أمل أن يأتي
ذلك اليوم يتمكن المسلمون ذبح أضاحيهم في منى ومن ثم نقله الى

٢٤٤ الصفحة ٢٤٤، قال: «إن الهدى إنما يجب حين يوجد الأكل أو يمكن الانتفاع به بتجفيف
اللحم أو تعليبه، أما إذا انحصر أمره بالإبلاق كالحرق والظفر فلا يجوز، ومن أراد التفصيل
ومعرفة الدليل فليرجع إلى كتاب «الإسلام مع الحياة» الطبعة الثانية الصفحة ١٩٥».

٣ - الشهيد آية الله السيد محمد حسين البهستاني - قدس سره - وشأنه العلمي لا يحتاج إلى
شرح وتوضيح - فإنه أشار إلى هذا الموضوع في كتابه «حجج در قرآن» الصفحة ٩٠ - ٩١،
قال: «من المسلم (الذي أعلته بالصراحة عدد سؤا لجماعه عني) أن الهدى إذا عمتهم بدفنه
بعد يوم أو يومين فلا تحسبه بحرام الأضحية من دون ترديد، فإنني أعلت رأيي هذه
المسألة بالقطع والحرم وقلت: إن هذه الأضحية ليست مقبولة، فإنه يدير ولا يلائم الآيات
والروايات الواردة أصلاً».

فعلى الاخوة الباحثين في هذه المسألة المهمة والمهتتمين بحلّ مشكله الأضحية في يومنا
هذا، الرجوع إلى المصدرين الأخيرين أيضاً والحمد لله على كلّ حال.

الأماكن المناسبة.

٢ - ما هو موقف الحاج لو ذبح أضحيته في منى وهو عالم تلافها؟
الجواب: لا يكتفي بأضحيتها ويجب عليه أن يضحي في بلده أيضاً.

٣ - ما هو موقف الحاج إذا شك في تلف الأضحية أو عدمه؟
الجواب: يتعين عليه الانصراف فهناك من يضحي بما فيه الكفاية.
٤ - هل يجب التحقيق في الاستفادة عن لحوم الأضاحي أو عدمه؟
الجواب: لا يجب التحقيق في الظروف الحالية ولكن لو تيقن الاستفادة وجب عليه ذبح الأضحية هناك.

٥ - ما هو واجب الحاج إزاء الأعمال التي تعقب ذبح الأضحية؟
الجواب: يكتفي الحاج بعزل ثمن الأضحية واستئناف أعمال الحج في منى ثم يخرج من الإحرام ويتم حجه بطواف النساء وبذلك ينهي المناسك.

٦ - كيف يتم تحديد مبلغ الأضحية وهل يكون على أساس ثمنها في مكة أم في بلاده؟ الجواب: حسب سعرها في بلاده.

٧ - هل يصح لمن نوى الحج عزل ثمن الأضحية في بلاده قبل الذهاب إلى مكة وهل يمكن أن يوصي بعزل المخصص لشراء الأضحية لذبحها في الأضحية؟

الجواب: لا مانع من ذلك.

٨ - لو نوى الحاج في تقديم الأضحية في بلاده عوضاً عنه، هل ستكون التضحية في يوم العيد بمكة أم في بلاده؟

الجواب: المعيار يوم العيد في مكة.

٩ - ما هو تكليف الحاج لو أحر عن ذبح الأضحية في شهر ذي الحجة؟

الجواب: يجب عليه الأضحية في العام القابل؟

١٠ - لو ذبح الأضحية لدى عودته من الحج، هل يجوز له إطعام أصدقائه

ومعارفه من لحمها؟

الجواب: لا مانع شريطة إطعام الفقراء منها.

١١ - هل يجوز لمقلدي المراجع المتوقفين العمل بفتاواكم في مسائل

الأضحية انطلاقاً من تجويزكم للبقاء على تقليد الميت؟

الجواب: يلزمهم العمل بهذه الفتوى لو كان ذلك حسبهم الأول

وما هذا ذلك يجوز لهم العمل بما أفتاه أولئك المراجع الكبار؟

١٢ - هل يجوز ذبح شياه الكفارة في مكة أو منى أم في بلد الحاج؟

الجواب: يجوز ذبحها في بلده حتى مع احتمال الاستفادة منها في

سكة ومنى.

هذا وتقبل الله سعي المؤمنين وأرجو منهم أن لا ينسوا إخوانهم الذين لم

يتشرفوا بجمع بيت الله الحرام بعد.

الإجابة على عدة أسئلة فقهية سُئل عنها سماحته:

السؤال (١): يتساءل البعض أليس فتوى الذبح في غير محل الذبح في
منى خلاف إجماع المسلمين؟

الجواب: إن الإجابة على هذا السؤال واضحة جداً، لأنه
أولاً: لقد قلنا مراراً أن مسألة دفن لحوم الأضاحي في الحج واحراقها
وإتلاف مئات الآلاف من الأغنام والأبقار بهذا الشكل هي من الموضوعات
والمسائل المستحدثة والجديدة، وليست لها ما من قديم كما يصدر علماءنا
الأعلام فتاواهم في هذا المجال، وبعبارة أخرى، إن هذه المسألة برزت الى
الوجود في القرن الأخير، وقد كانت لحوم الأضاحي تصرف في السابق في
مواردها، ولهذا السبب لا توجد في الروايات الإسلامية وكتب الفتاوي رواية
أو فتوى واحدة تتحدث عن حكم إتلاف الأضاحي وعلى هذا فإن إدعاء
الاجماع في هذه المسألة لا ينسجم أي مع الموازين الفقهية والأصولية.
ثانياً: كما قلنا سابقاً لقد كان محل الذبح في الأرملة العائرة داخل أرض
منى، ولكن الآن أصبحت المحلات المخصصة للذبح خارج منى، ووصفت
في وادي محسر، وهذا الموضوع من المواضيع الجديدة والمستحدثة تماماً،
وإدعاء الاجماع على ذلك لا ينسجم مع أي واحد من التعابير الفقهية.

ثالثاً: كما قلنا سابقاً أيضاً أنه توجد موارد متعددة في الفقه في جواز الذبح في غير منى وغير مكة ووادي محسر وأمثال ذلك لوجود بعض الشرائط الخاصة، ونحن نعتقد أن الشرائط الحالية للذبح الأضاحي في المذبح الفعلة والتي تسبب في إتلاف الأصحية من قبيل تلك الشرائط الخاصة.

السؤال (٢): ألا يكون الذبح في المدن البعيدة بدعة؟

الجواب: إن هذا العمل هو وظيفة شرعية وليس بدعة فالبدعة هي العمل على خلاف أوامر الشرع المقدس مع نية أنه من العمل المشروع، وما قلناه من الفتوى موافق لأحكام الشرع. وقد أثبتنا ذلك بالأدلة المختلفة، مضافاً إلى أننا قلنا مراراً أن هذه المسألة من المسائل المستحدثة التي لم يكن لها وجود في السابق كيما يفني العلماء في موردها، ففي الماضي كانت لحوم الأضاحي تصرف في اليوم الأول من ذبحها، وقد وردت الأحاديث الشريفة في منع إدخار لحوم الأضاحي أيضاً، ولكن بعد أن اردادت الأضاحي ورد الجواز بادخارها (بواسطة التجفيف) إلى الناس، ولم يرد خبر عن إحراقها أو دفنها إطلاقاً، فلو أننا حكمنا على الفتاوى للمسائل المستحدثة بأنها بدعة، فيجب أن نحكم على جميع الفتاوى المتعلقة بزرع الأعضاء للتشريع، والتأمين، بيع وشراء الدم، والبنوك الإسلامية و .. بأنها بدعة لأنه لم تكن موجودة في السابق.

علاوة على ذلك، فإن اختلاف فتاوى الفقهاء والمراجع أمر موجود دائماً، وليست هذه المسألة متعلقة بالبدعة وأمثالها، بل يجب على مقلدي المراجع العظام أن يعملوا بفتوى المرجع الذي يقلدونه دون حاشية إلى الاستفسار

والاستشكال

السؤال (٣): ورد في بعض الروايات أن النبي ﷺ ذبح مائة من الإبل في حجة الوداع، فهل من المعمول أن كل هذه اللحوم قد صرفت في الإطعام؟

الجواب: أن ما يستفاد من كتب التواريخ المختلفة هو أن عدد الحجاج في تلك السنة بلغ مائة ألف نفر أو أكثر رافقوا رسول الله ﷺ في سفره ذلك، ولم يكن لدى الكثير منهم هدي، فاعطى النبي الأكرم ﷺ لحوم الأضاحي التي أمر بذبحها لهؤلاء، حتى أنه ﷺ أمر بأن لا يعطي القضاة منها الجلد والفلاة، بل تقسم بين الناس، ويستفاد من بعض الروايات أن هؤلاء الناس رافقوا النبي ﷺ عشرة أيام، وبحساب بسيط نعلم بأن نصيب كل ألف نفر سيكون بعيراً واحداً قُسم لحمه على الألف نفر لما كان نصيب كل واحد منهم سوى أقل من الكيلو الواحد بكثير، ولو قُسم ذلك على عشرة أيام، فسوف تكون حصّة كل يوم شيئاً قليلاً جداً لكل فرد، فعلى هذا من العجيب جداً أن يتصور البعض أنه قد تلف قسم من هذه اللحوم، ولو كان لأفراد آخرين أصحابي أيضاً، فمن الواضح أنها كانت بمقدار قليل وأقل من حاجة الناس حتماً.

السؤال (٤): هل المفهوم من فتواكم هو أن الذبح واجب مقدمي والإطعام واجب نفسي؟ فلو كان كذلك إذن، فلا يجب على الحجاج ذبح الهدى، بل يمكنهم شراء ما يعادل الذبيحة من اللحم من القضاة وتوزيعه على المحتاجين

الجواب: إن الإجابة على هذا السؤال واضحة، أيضاً فإن الذبح والصرف كلاهما واجبان، إلا أن أحدهما مقدمة للآخر، كما في الوضوء والطواف

فكليهما واجب، ولكن أحدهما مقدمة للآخر، فعلى هذا لو لم يكن الطواف ممكناً أبداً في صورة من الصور، سقط وجوب الوضوء للطواف أيضاً، ويمكن أن يقال - كما تقدم في متن هذه الرسالة - إن ظاهر كتاب الله و الروايات الإسلامية يدل على وحدة المطلوب، لا تعدد المطلوب بأن يكون الذبح وإجراء الدم واجباً مستقلاً والإطعام واجباً آخر، بل أن كلا هذين الأمرين مندمجان معاً بشكل لا يجوز فصلهما عن الآخر.

وعلى هذا الأساس، لا يصح الذبح ثم إتلاف الأضحية بحرقها أو دفنها، فنحن لا نجد في أي من الروايات الإسلامية أن إجراء دم الحيوان مطلوب بعد ذاته، وإذا ورد التعبير في بعض الروايات الإسلامية «عليه الدم» وأمثال ذلك، فهو إشارة وكناية عن ذلك الذبح المعهود والمتعارف بين جميع المسلمين بأن يذبحوا الأضحية ويقسموا لحمها في مصارفه، كما أن هذا الكلام متداول بيننا أيضاً حينما نقول: أنه لابد من الذبح لشفاء المريض أو لقُدوم المسافر، أو لبركة البناء، فهو إشارة إلى أنه يجب ذبح الشاة ثم تقسيم لحمها في الإطعام، لا أنه يصفك دم الحيوان ثم يلقي بعيداً.

وفي الختام نعيد القول بأن فتوى كل مرجع من المراجع محترمة لدى مقلّديه، وعلى مقلّدينا العمل بما ورد في هذه الرسالة بدقة، ولكن لا مانع من البحث العلمي والمنطقي التوأم مع رعاية الاحترام والأدب كما هو شأن السلف الصالح والأعظم الماضين، نسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لخدمة الاسلام والمسلمين... والله العالم.

۱۷- در صورتی که در عهدی ملکی نباشد وادی محکم در نزد طهم و طه چو در قحط و با طهم می آید است

در آنکه نام محکم از طهم و راد و در مری و نامی یکی محکم و طهم یکی است
از با او در عهدی که ملکی نباشد و با طهم و طه یکی است و طهم و طه یکی است

و در آنکه با طهم و طه یکی است

۱۸- شخصی از طهم و طه یکی است و در آنکه با طهم و طه یکی است و در آنکه با طهم و طه یکی است

و در آنکه با طهم و طه یکی است

با طهم و طه یکی است



۹۷/۴۷

الفهرس

٢	تمهيد
٥	المحور الأصل في المسألة
٧	والدليل على ذلك أمور أربعة:
٧	الأول: ليس الواجب في الهدي مجرد إراقة الدّم
٩	دفع شبهة تعدّد المطلوب
٩	مقتضى صناعة الفقه
١١	دفع شبهة مطلوبة مجرد إراقة الدّم
١٣	قياس الهدي بالطواف والسعي
١٤	توقّف لزوم البدعة
١٥	الثاني: عدم شمول أدلة الأضحية للمصاديق الموجودة في عصرنا
١٨	الثالث: جميع المذاهب خارجة عن منى
١٩	شبهة الارتكاز لدى المتشريعة
٢٣	حكم وادي محسر وقياس الهدي بالوقوف
٢٥	الرابع: حرمة الإسراف والتبذير
٢٦	الفرق بين الإسراف والتبذير
٢٧	سعة دائرة مفهوم الإسراف والتبذير
٢٨	دفن الأضاحي أو إحراقها من أوضاع مصاديق الإسراف أو التبذير
٢٨	شبهة عدم الإسراف في الحج
٣٠	النسبة بين حكم الأضحية وحرمة الإسراف والتبذير
٣٣	خلاصة الكلام في المسألة
٣٩	أسئلة واستفتاءات
٤٢	الإجابة على عدّة أسئلة فقهية سُئل عنها مساحته:
٤٧	الفهرس

فتوى آية الله العظمى السيد الخوئي رحمته الله الموجود في كتاب
المستند، ج ٢، ص ٢١٢، من مطبوعاته الشريفه في الكويت

«وكذلك الإجماع المدعي على وجوب ذبحه بمعنى لا يشمل مورد العجز عن
ذبحه بمعنى، فالمرجع حينئذ هو إطلاقات أدلة وجوب الذبح فإن دليل القيد إذا لم
يكن له إطلاق فيؤخذ بإطلاق دليل أصل الواجب ومقتضاه الذبح في أي
مكان شاء.

فعلى ما ذكرنا لا موجب للانتقال إلى الصوم بدل الهدي فإن الصوم الذي هو
بدل عن الهدي إنما يجب على من لم يتمكن من الهدي لفقده و أما من يتمكن من
الهدي و يجد ثمنه و لكن لا يتمكن من الذبح بمعنى فلا يشمل هذا الحكم.